

تحرك عاجل

شباب سُجن ظلماً على خلفية احتجاج

يقضي بدر محمد حكماً ظالماً بالسجن لمدة خمس سنوات في أعقاب إدانته في يناير/كانون الثاني 2023 على خلفية احتجاجات ميدان رمسيس التي جرت في 16 أغسطس/آب 2013 عندما كان عمره 17 سنة. وكانت محاكمته أمام إحدى دوائر الإرهاب في محكمة جنابات القاهرة بالغة الجور. ويُحتجز في مجمع سجون بدر في أوضاع تنتهك الحظر المطلق للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، ويُحرم من الرعاية الصحية على الرغم من أنه يعاني آلاماً في أسنانه، وضعفاً في بصره، وعدم قدرة على النوم، وبواعث قلق تتعلق بصحته العقلية.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

النائب العام حمادة الصاوي

مكتب النائب العام

مدينة الرحاب

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2577 4716

تويتر: @EgyptianPPO

سيادة المستشار،

تحية طيبة وبعد...

نبعث إليكم بهذه الرسالة لنعبر عن قلقنا البالغ إزاء سجن محمد بدر في ظلماً، وهو شاب عمره 27 عاماً أُدين في يناير/كانون الثاني 2023 على خلفية احتجاجات وحُكم عليه بالسجن مدة خمس سنوات عقب محاكمة فادحة الجور. وتتعلق التهم باحتجاج فرقتة قوات الأمن باستخدام العنف في 16 أغسطس/آب 2013، عندما كان بدر محمد في سن الـ17. وقد أُعيدت محاكمة بدر محمد - الذي أُدين في البداية غيابياً - أمام إحدى دوائر الإرهاب في محكمة جنابات القاهرة، عقب إلقاء القبض عليه في 11 مايو/أيار 2020. وقد انتهكت حقوقه في المحاكمة العادلة، ومن ضمنها حقه في الحصول على دفاع كاف، وتكافؤ الفرص القانونية، ومحاكمته أمام محكمة مختصة ومستقلة ومحايدة، واستجواب شهود الإثبات، واستدعاء شهود النفي. وخلال جلسات المحاكمة التي بدأت في يونيو/حزيران 2020، أُبقي بدر محمد داخل قفص زجاجي حيث لم يكن بمقدوره أن يرى أو يسمع أو يتحدث بشكل كامل خلال الاجراءات. وقد مُنع من التواصل مع محاميه على انفراد طيلة مراحل الحبس الاحتياطي والمحاكمة. ولم يُنظر بعد في الاستئناف الذي قدمه أمام محكمة النقض.

يُحتجز بدر محمد في سجن بدر 1 سيء السمعة المعروف بأوضاع احتجاز غير إنسانية. ولا يُسمح له إلا بزيارات عائلية قصيرة

مرة في الشهر وهذا ليس كافيًا لقضاء وقت مع ابنته التي وُلدت أثناء احتجازه. وبحسب والدة الطفلة، فإن غياب والدها بسبب سجنه ظلماً قد أثر في صحتها العقلية. وكثيرًا ما يرفض حراس السجن أو يؤخرون المراسلات بينه وبين أحبائه، ويمنعون أي مكالمات هاتفية. ويُحتجز في زنزانة صغيرة سيئة التهوية وتفتقر إلى أي ضوء طبيعي، مع 20 محتجزًا آخرًا. ويخضع السجناء للمراقبة بواسطة كاميرات المراقبة وللإضاءة بالمصابيح الفلورية على مدار الساعة، ما يتسبب بألم ومعاناة شديدين وينتهك الحظر المطلق للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. كما اشتكى بدر محمد من عدم قيام سلطات السجن بتزويده هو والسجناء الآخرين بما يكفي من الطعام المغذي وماء الشرب. كذلك تحظر سلطات السجن الكتب، والورق، والأقلام، والملابس الملائمة للمناخ. وتؤثر هذه الأوضاع في السجن تأثيرًا ضارًا في صحته البدنية والعقلية؛ وقد ذكرت أسرته بأنه فقد قدرًا ملموسًا من وزنه منذ احتجازه. واشتكى بدر محمد أيضًا من أن بصره يزداد سوءًا، ومن آلام في أسنانه، وعدم قدرته على النوم. وعلى الرغم من ذلك، لم تُقدم له أي رعاية صحية.

نظرًا لما ورد أعلاه، نحثكم على إلغاء الإدانة والحكم الجائزين بحق بدر محمد، وفي ضوء احتجازه التعسفي، نحثكم على الإفراج عنه. وريثما يُطلق سراحه، يجب السماح له فورًا بالاتصال بأسرته ومحاميه، وأن تُقدم له أي مساعدة طبية قد يحتاجها، ويجب أن تستوفي أوضاع احتجازه المعايير الدولية لمعاملة السجناء.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

ألقت قوات الأمن القبض على بدر محمد في 16 أغسطس/آب 2013 على خلفية احتجاجات ميدان رمسيس، عندما كان عمره 17 عامًا. وقد وثقت منظمة العفو الدولية القوة المفرطة التي استخدمتها قوات الأمن ضد المحتجين والمارة خلال هذه الاحتجاجات، والتي أسفرت عن وفاة 97 محتجًا. وبحسب معلومات جمعتها منظمة العفو الدولية، كان بدر محمد في جوار ميدان رمسيس عندما اندلعت أعمال العنف، وركض نحو مسجد الفتح القريب طلبًا للأمان. ثم داهمت قوات الأمن المسجد، حيث كان عشرات المحتجين والمارة محاصرين، بينهم العديد من الجرحى، وألقت القبض على بدر محمد والعديد غيره. وبحسب ملف القضية الذي استعرضته منظمة العفو الدولية، سُمي بدر محمد كمشتبه به في القضية 8615 لسنة 2013 واستجوبته نيابة الأزبكية في 19 أغسطس/آب 2013 بدون حضور محام. واحتُجز بدر محمد تعسّفًا مع بالغين في سجن وادي النطرون ونُقل إلى مرفق لاحتجاز الأحداث بعد ثلاثة أشهر، وبقي هناك إلى حين الإفراج عنه بكفالة في نوفمبر/تشرين الثاني 2013. وبموجب القانون الدولي والمعايير الدولية، لا يجوز استخدام اعتقال الأطفال أو احتجازهم أو سجنهم إلا كإجراء أخير، ويجب أن يخضع لمراجعة منتظمة وأن يكون لأقصر فترة زمنية مناسبة، وينبغي استخدام بدائل الاحتجاز كلما كان ذلك ممكنًا. وبحسب أقربائه، يعاني منذ الإفراج عنه من اضطراب الكرب التالي للصدمة وظل يعيش مختبئًا خوفًا من إعادة اعتقاله. وفي 18 أغسطس/آب 2017، حُكم على بدر محمد بالسجن مدة خمس سنوات غيابيًا بتهمة قتل أفراد شرطة، والتمسك بالقتل، و"تخريب أملاك عامة"، و"التظاهر بدون إذن" و"مهاجمة قوات الأمن" و"عرقلة عمل المؤسسات الوطنية" من جملة تهمة أخرى. وحوكم في محاكمة جماعية فادحة الجور ضمت 494 متهمًا، حكم على 43 منهم بالسجن المؤبد، في حين حُكم على 399 بالسجن مددًا تراوحت من خمس سنوات إلى 15 سنة، من ضمنهم ثمانية أطفال. واعتمد الحكم - الذي فحصته منظمة العفو الدولية - اعتمادًا شديدًا على تحقيقات أفراد من قوات الأمن وغيرهم من الموظفين الحكوميين، وروايات شهود عيان منهم.

ألقت قوات الأمن القبض على بدر محمد أمام زوجته - وهي مواطنة نمساوية - وذلك خلال وجبة الإفطار في شهر رمضان في 11 مايو/أيار 2020. وقد أُحيل إلى إعادة المحاكمة أمام إحدى دوائر الإرهاب في محكمة جنابات القاهرة في يوليو/تموز 2020. وبحسب محامين، كان يُلقى القبض على متهمين جدد و/أو يُضافون إلى القضية كل شهر، ما أثار الإجراءات القضائية كثيرًا. وفي منتصف عام 2022، رفض القاضي الذي ترأس الجلسة طلبات المحامين باستدعاء الشهود أو إعادة فحص الأدلة. وجرى إعادة المحاكمة في البداية في قاعة محكمة داخل مجمع سجون طرة، ثم في قاعة محكمة داخل مجمع سجون بدر. وفي 12 يناير/كانون الثاني 2023، أُدين بدر محمد بتهمة "الاشتراك في تجمهر [غير قانوني]"، و"استعراض القوة المقترن بجريمة القتل العمد" و"الشروع في القتل" و"تخريب أملاك عامة" و"الشروع في استعمال مفرقات وحيازة أسلحة نارية وبيضاء" من جملة تهمة أخرى وحُكم عليه بالسجن مدة خمس سنوات. ومثلما حدث في الحكم الأصلي الصادر في أغسطس/آب 2017، اعتمد القاضي الذي ترأس إعادة المحاكمة على تقارير سرية قدمتها قوات الأمن، وهي تقارير لا يُتاح الاطلاع عليها للمتهمين ومحاميهم، وعلى إفادات شهود من الشرطة ومن غيرهم من الموظفين الأمنيين أو الحكوميين. وأثار المحامون بواعث قلق إزاء عدم تقديم أي أدلة مادية فيما يتعلق بمشاركة بدر محمد المزعومة في احتجاجات أو أعمال عنف. وقد علمت منظمة العفو الدولية من محامي بدر محمد أن المحكمة رفضت إفادات شهود الدفاع بأنه لم يشارك في الاحتجاجات. وجرى محاكمة بدر محمد وإعادة محاكمته أمام غرف قضائية متخصصة، تُسمى دوائر الإرهاب، أُسست عام 2014 لمحاكمة الأشخاص المشاركين في احتجاجات مناهضة للحكومة. وقد حكمت هذه الغرف على مئات الأشخاص بالإعدام، والسجن المؤبد، وبعقوبات سجن مطول عقب محاكمات جماعية فادحة الجور. وكان تأسيس هذه الغرف أحد التدابير التي اتخذتها السلطات المصرية منذ عام 2013 لتقويض استقلالية القضاء، محاولة بذلك بصورة فعلية المحاكم إلى أدوات قمع ضد المنتقدين الفعليين أو المتصورين للحكومة. وعلى الرغم من إعادة تفعيل

لجنة العفو الرئاسي في أبريل/نيسان 2022 وإطلاق الحوار الوطني في مايو/أيار 2023، تواصل السلطات المصرية إلقاء القبض على المنتقدين الفعليين أو المتصورين، في حين أن الآلاف يظلون محتجزين تعسفاً لمجرد ممارستهم لحقوقهم الإنسانية، في أعقاب محاكمات بالغة الجور أو بدون أساس قانوني.

ومنذ فبراير/شباط 2023، ازدادت بواعت الفلق إزاء أوضاع الاحتجاز غير الإنسانية في مجمع سجون بدر وسط تسريب رسائل كتبها السجناء تشير إلى تفشي التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، ومن ضمن ذلك الحرمان المتعمد من الرعاية الصحية، والتعريض للبرد الشديد، والمراقبة بواسطة الكاميرات، والتعريض للأضواء الساطعة على مدار 24 ساعة يوميًا. وترسم رسائل السجناء صورة مرعبة لمحتجزين يتضورون جوعاً في الحبس الانفرادي، وقد دفع اليأس الناجم عن أشكال الظلم التي تعرضوا لها طيلة سنوات البعض منهم إلى محاولة الانتحار وآخرين إلى الإضراب عن الطعام. وخلال جلسة محكمة لتجديد الاحتجاز عُقدت على الإنترنت في 13 مارس/آذار 2023، اشتكى السجناء في سجن بدر 3 من تجريدهم من ملابسهم والاعتداء عليهم بالضرب.

لغة المخاطبة المُفضَّلة: اللغة العربية

ويمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 16 سبتمبر/أيلول 2023

ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم في حال الرغبة في إرسال مناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: بدر محمد (صيغ الذكر)